مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

العولمة والجريمة، أية علاقة؟
الجريمة المنظمة عبر الوطنية نموذجا

Globalization and crime, what relationship?
Transnational organized crime as a model

فتاش نورة*
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)
n.fettache@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 19-05-2021 تاريخ قبول المقال: 01-06-2021 تاريخ نشر المقال:24-06-2021

الملخص:
شهدت الجريمة تحولات نوعية منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي من حيث أنماطها وتقنياتها وكذا الخصائص النفس اجتماعية ومؤهلات مرتكبيها ونوعية ضحاياها من أشخاص طبيعيين ومعنويين وبيئة. وتزامنت هذه التحولات مع ظهور العولمة ونمو مظاهرها التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما يطرح التساؤل عن حدود العلاقة بين العولمة والجريمة وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها تتجاوز الحدود لتجعل الفضاء العالمي مصرحا لارتكابها. ومن هذا المنطلق يهدف عملنا إلى الكشف عن العلاقة بين العولمة والجريمة وتبيان كيف استفادت الجريمة من منجزات العولمة وما هي التحديات التي تطرحها الجريمة عبر الوطنية في إطار العولمة.
الكلمات المفتاحية: العولمة ، الجريمة المنظمة ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

Abstract :
Crime has known qualitative transformations since the last decades of the last century in terms of its patterns and techniques, as well as psychosocial characteristics, the qualifications of its perpetrators, the quality of its victims, including natural and moral persons, and the environment, these transformations coincided with the emergence of globalization and the growth of its technological, economic, cultural and social manifestations .
This raises the question about the limits of the relationship between globalization and crime, especially transnational organized crime. From this standpoint our work aims to reveal the relationship between globalization and crime and to show how crime has benefited from the achievements of globalization and what are the challenges posed by transnational crime In the context of globalization .
KEY WORDS: Globalization; Organized crime; Transnational organized crime.

*المؤلف المرسل

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

1- المقدمة:

لازمت البشرية الجريمة منذ نشأتها وتعرضت لعدة تغيرات مواكبة مع تلك التغيرات التي عرفتها المجتمعات وأخذت تنحو منحنيات معقدة وخطيرة مع التطور الحضاري للمجتمعات والذي صاحبه تطورات اقتصادية وتكنولوجية خاصة مع الثورة المعلوماتية الأخيرة والانفتاح الاقتصادي.

وقد ساهمت العولمة والياتها الاقتصادية والتكنولوجية وحتى الاجتماعية والثقافية في رسم ملامح الجرائم المعاصرة من حيث طبيعة هذه الجرائم نفسها وطبيعة المجرمين والوسائل المستخدمة و طبيعة الضحايا.فامتد مسرحها إلى خارج الحدود الوطنية للدول والى الفضاء السيبيرالي ففى سياق عولمة الاقتصاد والتقنية والانفتاح على الأسواق تحققت عولمة الجريمة، فيما عرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود كأحد ابرز الآثار السلبية للعولمة، إذ أصبح المجرمون أكثر قدرة على الحركة، وأكثر استخداما للتكنولوجيا لتحقيق أهدافهم وتنويع نشاطاتهم وازدهرت الجرائم الالكترونية وجرائم غسيل الأموال وغيرها من الجرائم.

واتسعت آثارها لتشمل إضافة إلى المجالات الأمنية المجالات الاقتصادية والمجالات الاجتماعية والثقافية. وبات من المحتم تضافر الجهود والتعاون الدولي من اجل مكافحة هذا النوع من الجرائم.

وهذا التغير المطرد في أنماط الجريمة والمجرمين يثير تساؤلات عديدة أبرزها هل توجد علاقة بين العولمة والتحولات التى تشهدها الجريمة؟ وما مدى ارتباطها بمتغيرات العصر والتى أفرزتها العولمة؟ وكيف استفادت الجريمة من منجزات العولمة؟ واخترنا الجريمة المنظمة عبر الوطنية كنموذجا للجريمة للإجابة على تساؤلات الإشكالية.

2- العولمة ماهيتها وآثارها الأمنية:

تختلف آراء الباحثين والعلماء حول مفهوم العولمة بين اعتبارها نموذج يعمل على انفتاح العالم والتأثر المتبادل وبين من يعتبرها مشروع هيمنة النموذج الغربي وبين هذا وذاك من يركز على مؤشراتها الموضوعية.

ورغم الاختلاف في المفهوم إلا أن آثارها جالية لكل الأعين وفي مختلف الأقطار ومنها الآثار الايجابية والسلبية ويهمنا في موضوعنا تبيان الآثار الأمنية للعولمة.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

1.2- مفهوم العولمة

تعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب لتشمل العالم بأسره ، أي أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثر الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة ومن أهم مؤشرات العولمة:[1]

* حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود

* تحول العالم اثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة

* ظهور نفوذ وسطو شركات المتعددة والمتعدية الجنسيات وفوق القومية

* بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع والجور والطغيان والقهر

ونستدل على العولمة من خلال ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها تتعلق العملية الأولى بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الجميع والثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات[2].

فالعولمة هي مشروع أمركة يصل إلى درجة التعصب للنموذج الغربي وتعميمه وفرض سيطرته مع السعي إلى اختراق خصوصيات الغير وطمس السمات التي تتشكل منها شخصيات الأمم والشعوب الأخرى وهذا النموذج المدعوم بالتفوق المادي والثقافي يسخر كل انجازاته العلمية والتقنية وقدراته الاقتصادية وإمكانياته الإعلامية بل وقوته العسكرية إذ اقتضى الأمر ليفرض تصوراته الخاصة عن السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم[3].

2.2- الآثار الأمنية للعولمة:

في عصر العولمة هناك عبور للحدود الوطنية من ناحية المال والتجارة والاستثمار والمعلومات والتقنيات والثقافة والناس والأمن والجريمة، ومثلما يؤدي هذا العبور إلى التنمية البشرية والانفتاح والتواصل والانتشار الثقافي والمشاركة في جوانب

[1] محسن أحمد الخضيري،العولمة، مقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية للنشر القاهرة 2000ص.15

[2] خليل نوري مسيهر العاني،الهوية الإسلامية في زمن العولمة، الطبعة الأولى،ديوان الوقف السني، مركز البجوث والدراسات الاسلامية،بغداد 2009 ص.111

[3] اسعد السمحراني،صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، الطبعة الأولى،دار النفائس، بيروت 2000ص.23

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

متعددة من الحياة إلا انه لا يخلو من الجوانب المظلمة حيث أن زيادة الترابط بين المجتمعات وزيادة الاعتمادية بين مؤسسات المال والأعمال والمنظمات والدول والشعوب والأفراد قد ولد أنواعا جديدة من التهديدات الأمنية والاجتماعية.

فانكماش الزمن والمكان أدى إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري، فالعالم السريع المتغير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية، في فرص العمل وفي سبل الرزق، وفي الصحة والسلامة الشخصية، وفي تماسك المجتمعات اجتماعيا وثقافيا، فوسائل الاتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجية المتطورة، تؤدي أيضا إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشري حول العالم، التي منها انهيار الأسواق المالية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والجريمة العالمية ... وما إلى ذلك، وبذلك تتعرض الدول الوطنية إلى المزيد من التهديدات، والتي تكون في أحوال عديدة غير قادرة على مواجهتها منفردة[4]

ومع أن العولمة توسع فرص تقدم بشري غير مسبوق للبعض، لكنها تؤدي إلى انكماش تلك الفرص بالنسبة لآخرين، والى تآكل الأمن البشري فالعولمة في هذه الحقبة تسعى، مدفوعة بقوى السوق التجارية، إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتوليد النمو، لكنها تغفل أهداف العدل، والقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن البشري[5]

وتجعل العولمة الدول النامية مكشوفة كلية وغير قادرة على حماية نفسها أو أسواقها، فالعولمة الاقتصادية تؤدي إلى موت الشركات الصغيرة في الدول النامية وما ينجم عنه من تسريح العمالة وندرة الفرص المشروعة لكسب الرزق مما يفتح المجال أمام هؤلاء لاغتنام الفرص غير المشروعة.

كما أن من تبعات العولمة تقويض أركان الدولة الوطنية مما يؤدي إلى تبعية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويضعف صلاحياتها و قراراتها ويوفر لمركز القرار العولمي فرصة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يخدم مصالح دول المركز على حساب دول الأطراف.

[4] مولود الطيب،العولمة والتماسك الاجتماعي في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2005 ص.140

[5] نفس المرجع ص.141

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

3- الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها وخصائصها:

الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة ،عرفت صورتها التقليدية في جماعات المافيا Mafia كالمافيا الايطالية، و عصابات المثلث الصينية، و عصابات الياكواز اليابانية ، ومجموعة الكارتل الكولومبي، و المافيا الأمريكية، و المافيا الروسية، منذ زمن طويل ويرجع تاريخ بعضها إلى القرن السابع عشر، إلا أن خطورتها كانت ضئيلة[6]

1.3- ماهية الجريمة المنظمة العابرة للأوطان:

يطلق مصطلح الجريمة المنظمة على تلك الظاهرة الإجرامية التي ترتكبها جماعة إجرامية منظمة متجاوزة بذلك حدود الضبط الاجتماعي وتتكون الشبكات الإجرامية المنظمة من الآلاف من المجرمين يعملون في إطار هياكل تنظيمية معقدة و يخضعون لقواعد و قوانين يتم تطبيقها بصرامة .

فالجريمة المنظمة هي تلك التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين، يعملون على احترام و إطاعة قواعد خاصة، ويخططون لارتكاب أعمال غير مشروعة مع استخدام التهديد والعنف و القوة [7]

وتعرف بأنها التنظيم الإجرامي الذي يصف أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، و يعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق و معقد، يشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية ويخضعون لنظام الجزاءات [8]

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المادة 2 (أ)، الجماعة الإجرامية المنظمة باستخدام المعايير الأربعة التالية[9]:

* جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر
* موجودة لفترة من الزمن
* تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة
* تحصل، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

[6]محمد الصالح أديبة، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية ،2009 ص.11

[7]نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007 ص.55

[8]محمد الصالح أديبة، مرجع سابق ص12

[9]اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

ويقصد بتعبير جريمة خطيرة حسب ما جاء في الفقرة (ب) من نفس المادة كل سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد.

وتكون الجريمة المنظمة ذات طابع عبر وطني إذا:

* ارتكبت في أكثر من دولة واحدة

* ارتكبت في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى

*ارتكبت في دولة واحدة، ولكن شاركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة

* ارتكبت في دولة واحدة، ولكن له آثارا شديدة في دولة أخرى.

وتعرف الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في المادة الثانية الفقرة 2من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية [10]بأنها كل جريمة ذات طابع عابر للحدود الوطنية وتضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها جماعة إجرامية منظمة.

وتعرف في الفقرة الثالثة من نفس المادة الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها كل جماعة ذات بنية محددة مكونة لفترة من الزمن من ثلاثة أشخاص أو أكثر اتفق أفرادها على ارتكاب إحدى الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية من أجل الحصول على منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة.

ويقصد في الفقرة الرابعة من نفس المادة بالجماعة ذات البنية المحددة جماعة غير مشكلة عشوائياً لغرض الإرتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محددة رسمياً، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون لها بنية متطورة.

[10]الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية
https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1718&language=ar

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

2.3- خصائص الجريمة المنظمة:

تتميز الجريمة المنظمة بمجموعة خصائص هي :

1.2.3- التنظيم

حيث أنها جرائم جماعية يشترك في ارتكابها العديد من الأفراد ، تقوم على التنظيم المحكم وتعتمد التنظيم الهرمي الذي يحدد المسؤوليات ويقسم الأدوار ويحدد العلاقات بين الأعضاء والعلاقة مع المنظمة وأيضا العلاقة مع المنظمات الأخرى التي تنشط في نفس الميدان[11] . تقوم القيادة بتوزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات وتحديد الجرائم والمنفذين وتحديد استراتيجيات التنفيذ ويدخل ذلك ضمن الحفاظ على تماسك المنظمة من جهة وضبط طرق العمل من جهة أخرى.

كما يتميز التنظيم الإجرامي بأحادية القيادة واستمراريتها رغم تقدمهم في العمر وذلك راجع للاعتبار والتقدير الذي يحضون به والذي يستمد من نشاطهم السابق في خدمة المنظمة والحفاظ عليها وتوسيع نشاطاتها وأيضا لشبكة العلاقات التى ينسجها هؤلاء مع رؤساء المنظمات الأخرى ومع المسؤولين في أجهزة الدولة والتي تعمل على بقاء المنظمة واستمرارها وتوسيع نشاطاتها.

ويترأس الكثير من المنظمات قادة ينتمون إلى رجال الأعمال والسياسية أو الدين ويديرون نشاطات مشروعة إلى جانب النشاطات غير المشروعة لتمويه العدالة والرأي العام والإفلات من المتابعة .

2.2.3- التخطيط

يتسم التخطيط داخل المنظمات الإجرامية بالدقة حيث يتم الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وبخبراء في مجالات المال والمحاسبة والهندسة والاسلحة وغيرها لتخطيط وتنفيذ العمليات الإجرامية و يعتمد التخطيط على درجات عالية من الذكاء والخبرة [12] بهدف استمرار النشاط الإجرامي بعيدا عن رقابة العدالة لهذا سميت بجرائم الذكاء و تتصف بدهاء ومكر مخططيها ومنفذيها وقدرتهم على التمويه كما تسخر أساليب متنوعة عند التخطيط للجريمة كالإرهاب والعنف الجسدي لإخضاع الآخرين...

[11] طارق زين،الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،التعاون الدولي وسبل المكافحة(التدابير الاحترازية) الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بيروت 2017 ص19

[12] نفس المرجع ص 20

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

3.2.3-السرية

تعد السرية دستورا للمنظمة الإجرامية وأسلوب عمل ساهمت في تزايد نفوذها وانتشارها وتوثيق أواصر التعاون فيما بين أعضائها وتوفير الحماية والحصانة اللازمة لأفرادها عن طريق الترتيبات الأمنية المتبعة لتامين اتصالات المنظمات[13]

يعتبر هذا المبدأ حصنا لأي منظمة إجرامية يضمن بقاءها واستمرار أنشطتها بعيدا عن العدالة.حيث يتم تعامل أعضائها بنظام سري خاص للتواصل ما يحصنها من اندساس العناصر الدخيلة من المنظمات المنافسة أو عناصر الأمن. و يمثل الصمت دستورا لا بد من احترامه ومن يخرقه يقع تحت طائلة التصفية الجسدية.

4.2.3- الاحترافية

يعد الاحتراف أعلى مستويات السلوك الإجرامي وأخطرها نظرا لما يمتلكه محترفي الإجرام من مهارة وقدرة فائقة على التنفيذ والتخطيط الدقيق بشكل لا يجعلهم عرضة للانكشاف[14] يشكل عنصر التعقيد وتشابكها مع جرائم أخرى سببا للاستعانة في تخطيطها وتنفيذها بذوي الخبرة والاختصاص. ومما يزيد من درجة احترافيتها اعتمادها على أحدث الوسائل العلمية والتقنية.

5.2.3- تنوع الوسائل المستعان بها لتنفيذ الجريمة

رغم تباين أغراض المنظمات الإجرامية من سياسية وسيادية وعقائدية...إلا أنها تجتمع على هدف تحقيق مكاسب مادية يمنحها الثروة والنفوذ يمكنها من التربع على عرش الإجرام الدولي. ومن اجل هذه الغاية تتنوع أساليبها لتحقيق أغراضها من خلال الإفساد والقمار والمتاجرة بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والسيطرة على المناقصات والأسواق المحلية والدولية من خلال حركة غسيل الأموال مستخدمة خبراء في مجالات متنوعة.

كما تستخدم وسائل الفساد الإداري والسياسي لضمان حمايتها وتجنب اكتشافها وتسهيل نشاطها من خلال إشاعة التعامل بالرشوة ومساهمتها في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين السياسيين من باب كونهم رجال أعمال يسهل تغلغلهم وسط القيادات السياسية والأمنية.

---

[13] فايزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، دار النهضة العربية، القاهرة 2002 ص. 72

[14] احمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع القاهرة 2006 ص .121

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

6.2.3- الاستمرارية والدوام

ويقصد بالاستمرارية امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيهان فهناك من يحل محله في حالة الموت أو القتل أو السجن أو مغادرة التنظيم دون أن يؤثر ذلك على التنظيم[15] وهو من خصائص المجموعات الإجرامية المعاصرة وذلك من خلال الدعم الذي تتلقاه ونفاذها في أجهزة الحكم والمؤسسات المالية المحلية والعالمية وأيضا من خلال الحماية التي اكتسبتها عن طريق تمويل المترشحين أو من خلال بعض السياسيين لدوام حكمهم وسلطتهم.

7.2.3- المرونة والقدرة على التكيف

تتعدد المنظمات الإجرامية من حيث الهيكلة والملامح وتغير سياساتها لتجنب المعوقات التي تحد من قدرتها وذلك بإنشاء هياكل شبكية فضفاضة لكي تستطيع الاستجابة السريعة لتحديات السلطات القائمة على تنفيذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق إمكانية اكبر لإيجاد أسواق جديدة لترويج نشاطها والتغلغل إلى الأنشطة الاقتصادية في مساحة مكانية واسعة [16] من خلال تطوير طرق عملها والوسائل التي تستعملها بتطور طرق مكافحتها فقد تلجا في حالة تضييق الحدود عليها إلى تحويل نشاطاتها إلى دول أخرى تكون قوانينها أكثر مرونة.

4- الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أركانها وتداعياتها:

سنتناول أركان الجريمة عبر الوطنية كما جاءت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في باليرمو.

كما نتطرق لتداعيات هذه الجريمة على المستويات الوطنية والدولية والتي تمس مختلف مجالات الحياة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

1.4- أركان الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تتمثل أركان الجريمة المنظمة عبر الوطنية استنادا على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في[17]:

[15] مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 12، عدد3 سنة2011 ص 515

[16] فايزة يونس الباشا، مرجع سابق ص.72

[17] طارق زين، مرجع سابق ص.ص36-37

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

1.1.4-الركن الشرعي

لا يكون الفعل مجرما إلا بنص خاص وعقوبة محددة مقررة, ومبدأ الشرعية متفق عليه عند أهل القانون ويعبرون عنه بقولهم (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).

ومن هذا المنطلق عقدت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وذلك بغية توفير الأساس القانوني والركن الشرعي لتجريم الجرائم المنظمة وإيقاع العقاب على مرتكبيها.

فنصت المادة الثانية من الاتفاقية على ما يلي: يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من 3 أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقيات من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

كما أشارت إلى أنه يقصد بتعبير جريمة خطيرة " سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن 4 سنوات أو بعقوبة أشد.

2.1.4-الركن المادي

ويقوم على ثلاثة عناصر هي : الفعل المادي, والنتيجة, والعلاقة السببية.

الفعل المادي : يقصد به السلوك الإجرامي المتمثل في أفعال خارجية يمكن الوقف عليها واستظهارها.

والفعل المادي للجريمة المنظمة يتمثل في تأسيس منظمة إجرامية فمجرد اتفاق مجموعة من الأفراد على تأسيس منظمة إجرامية كاف لوجود الفعل المادي المستحق للعقاب.

النتيجة : تتمثل في ارتكاب جريمة من الجرائم الخطيرة وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة إلى بعض النماذج من الجريمة المنظمة وهي المشاركة في جماعة إجرامية, وجريمة الفساد، وجريمة غسل الأموال ،وجريمة عرقلة سير العدالة.

علاقة السببية: لا بد من وجود رابطة السببية بين الفعل المادي والنتيجة , بمعنى أنه لابد من رابطة بين إنشاء منظمة إجرامية (**الفعل المادي**) وبين ارتكاب النشاط الإجرامي بتنفيذ جريمة خطيرة (النتيجة) وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يشترط أن ترتكب الجريمة

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

من جميع أطراف المنظمة بل يكفي ارتكابها من بعضهم طالما كان هناك اتفاق بينهم على الجريمة.

3.1.4-الركن المعنوي

ويقصد به القصد الجنائي العام والخاص, فيجب أن تتوفر إرادة الجاني في ارتكاب الفعل المادي المجرم, فالأفعال لا بد أن تصدر من شخص بالغ عاقل مسؤول عن تصرفاته فيخرج منها الصغير والمجنون والمكره وكذلك من يرتكب الجريمة بحسن نية، والجريمة المنظمة بطبيعتها عمدية فالقصد الجنائي العام فيها مبني على العلم والإرادة وهو إنشاء المنظمة الإجرامية بغرض ارتكاب الجريمة الخطيرة.

العلم: يجب أن يكون كل عضو من أعضاء المنظمة الإجرامية على علم بطبيعة المنظمة و أن يكون على علم أن المنظمة الإجرامية قد أنشأت بغرض ارتكاب معينة ويجب أن يكون على علم بأن النشاط الإجرامي أو الجريمة الخطيرة يعاقب عليها الشريعة أو القانون.

الإرادة : فيجب أن تنصرف إرادة العضو إلى الانتماء إلى المنظمة الإجرامية و أن تتجه هذه الإرادة إلى ارتكاب الجريمة محل التنظيم.

القصد الجنائي الخاص هو الهدف من إنشاء المنظمة الإجرامية وهو الحصول على الربح فيجب أن يكون الباعث أو الدافع من إنشاء المنظمة الربح لتكون جريمة منظمة.

2.4- تداعيات الجريمة المنظمة

تفرض أنشطة الجريمة المنظمة العديد من التداعيات على المستويين المحلى والدولى فعلى المستوى الأمنى تكرس الجريمة المنظمة نشر واستمرار النزاعات المسلحة وضعف مؤسسات الدولة مما ينعكس على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث تغيب البرامج التنموية للنهوض بالمجتمعات ويسود العنف وغياب الأمن في المجتمع. وتتعدى تداعياتها لتؤثر حتى على البيئة . و خطورة الجريمة المنظمة نابعة من كونها ليست جريمة واحدة بالمعنى القانوني و لا جريمة مركبة و إنما لكونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تتطلب تجنيد موارد بشرية ومادية ومالية ضخمة وبقدر تخصيص الموارد تكون ضخامة الآثار التى تترتب عنها.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

وفيما يلي جدول تلخيصي يبين تداعيات الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

نوعية الأضرار	فردية/محلية	مجتمعية/إقليمية	خاصة بالبلد/دولية
الضرر السياسي والبنيوي	*عدم الثقة في هياكل الدولة *الانسحاب من الحياة المجتمعية *تقويض المؤسسات المحلية الرئيسية	*حكم محلي وإقليمي فاسد لا يقوم بوظائفه. *العجز عن تقديم الخدمات الأساسية	*الإضرار بالنظام السياسي العام. *الإضرار بسمعة الدولة.
الضرر الاقتصادي	*ارتفاع الأسعار *خيارات اقل *مخاوف أمنية عند الدخول في نشاطات أعمال محلية. *هجرة الكفاءات	*التدهور الاقتصادي للمجتمعات المحلية وارتفاع تكاليف الأعمال المحلية. *تنمية مشوهة وارتفاع في أسعار الممتلكات. *نقص الاستثمار	*عقبات أمام التنمية الاقتصادية *سحب الاستثمارات الأجنبية لأن توقعات المستقبل تبدو اقل حيوية.
الضرر المادي	*ضرر مادي ومعنوي مباشر للأفراد. *الإصابات والوفيات	*التأثير الشامل للعنف وانتشار سوء المعاملة والمرض في المجتمعات.	*ارتفاع التكلفة الاقتصادية وتكاليف الرعاية الصحية للعائلات والحكومة المركزية
الضرر البيئي	*انحطاط المجتمعات المحلية. *نهب الموارد المحلية من طرف جماعات من الخارج	*خسارة موارد المجتمع للتنمية في المستقبل	*الضرر البيئي في المدى الطويل. *انخفاض القدرة على الاستفادة من الموارد الطبيعية في المدى الطويل

المصدر: مارك شو ووالتر كيمب، ،رصد المخربين، دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة، نيويورك، معهد السلام الدولي، 2012 ص 46

5- العلاقة بين العولمة والجريمة المنظمة العابرة للأوطان

اعتمدت الجريمة المنظمة عدة استراتيجيات لتوسيع نشاطاتها خارج الحدود الإقليمية وتوسيع أرباحها مستغلة الفرص الاقتصادية والتكنولوجية التي وفرتها العولمة و امتدت هذه العلاقة لتؤثر على مجالات عديدة أمنية واقتصادية وثقافية وفرضت تحديات لا تستطيع الدول منفردة التصدي لها.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

1.5- وسائل عولمة الجريمة

ساهمت العديد من العوامل في انتشار الجريمة المنظمة واختراقها للحدود الوطنية للدول وللقارات حيث مكنت العولمة وما صاحبها من تقدم علمي وتكنلوجي وانفتاح اقتصادي من تدويل الجريمة وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية فأصبحت ترتكب في عدة دول وتمتد آثارها لمختلف الدول معتمدة في ذلك على:

1.1.5- استغلال حرية التبادلات التجارية

أدى الانفتاح الاقتصادي إلى حرية الاستثمار والتجارة وفك الرقابة على السلع ورؤوس الأموال للانتقال بدون قيود من دولة أخرى مما أدى إلى توسع نطاق الجريمة حيث استغلت التنظيمات الإجرامية هذا الانفتاح الاقتصادي وقلة الرقابة في توسيع نشاطاتها إلى هذه الدول. فقد ساهمت التجارة الحرة ووسائل الاتصال السريعة تسهيل القيام بأنشطة مالية معقدة وغسل الأموال عبر الحدود الوطنية وان ما يقدر ببليون دولار عائدات إجرامية يتم تحويلها يوميا من خلال الأسواق المالية العالمية.[18]

كما مكن عبور الشركات المتعددة الجنسيات واستقرار نشاطاتها في مختلف أرجاء العالم إلى نمو وانتشار لأنشطة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان والتي تجد في هذه الشركات ملاذا لغسل واستثمار أموالها خاصة في الدول النامية التي تبحث عن سبل التنمية من خلال تقديم تسهيلات في قوانينها الاستثمارية.

2.1.5- القدرة على التجنيد

لقد أدت الحروب الأهلية وعدم الاستقرار بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة بالكثير إلى الهجرة وهذا ما شكل خزانا للعصابات الإجرامية يمدهم بالعنصر البشري الذي يستغل في تهريب البشر والاتجار بهم .كما تقوم بتجنيد الموظفون العموميون والسياسيين وأصحاب المناصب العليا من خلال الرشاوي أو التهديد المباشر من اجل انجاز نشاطاتها بكل أريحية.

فإذا كانت الجماعة الإجرامية تتحرك من دون أي رادع، فإنها على الأرجح تكون قد توصلت إلى اتفاق مع الشرطة، أو مع مسؤولين رئيسيين فاسدين، أو حصلت على حماية سياسية، أو وجهت تهديدات خطيرة وأظهرت أنها قادرة وسوف تنفذها[19]

[18] محمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ماهيتهاو وسائل مكافحتها دوليا وعربيا، دار الشروق القاهرة 2004 ص 27-28

[19] مارك شو و والتر كيمب ،رصد المخربين ، دليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة، معهد السلام الدولي، نيويورك 2012 ص26

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

3.1.5- التقدم التكنولوجي

وكان له الأثر الكبير في نمو الجريمة المنظمة واتساع نطاقها عالميا حيث سمح بنمو النشاطات الممنوعة العابرة للأوطان خاصة الجرائم المعلوماتية وغسيل الأموال وعقد صفقات البيع والشراء للسلع الممنوعة.

وقد ساهم التقدم الذي شهده حقل الاتصالات في تدويل الجريمة وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية حيث لم تعد الآثار المترتبة عنها تمس حدود الدولة الوطنية التي وقعت بها بل خرجت من نطاقها الوطني إلى النطاق غير الوطني وأصبح التدويل أحد أهم سماتها الأساسية.

ويزداد عبور الجريمة المنظمة وعملياتها المالية الحدود الجغرافية بين الدول بفضل الربط الالكتروني العالمي[20] فبفضل التطور الذي شهدته الأنظمة الالكترونية في مجال البنوك والقطاعات المالية أصبح بالإمكان تحويل مبالغ كبيرة حول العالم وبسرعة هائلة مما ساعد المنظمات الإجرامية في تبييض وغسل الأموال الناجمة عن نشاطاتها الإجرامية.

والملاحظ أن تكثيف استعمال أنظمة المعلومات والاتصالات الحديثة في مختلف قطاعات النشاط ساهم في اتساع وتنوع اختراقات الجريمة الالكترونية والتى طالت هجماتها حتى أنظمة الدفاع الوطنية والمؤسسات المالية والاستراتيجية حيث اخترقت وسرقت محتوياتها .

4.1.5- استغلال عدم الاستقرار السياسي للدول

تعتبر البلدان النامية والديمقراطيات الحديثة هدفا لجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيث أن الدول التي تمر بمراحل انتقالية تكون عرضة لنمو هذه الظاهرة الإجرامية خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق. فبعد انهيار نظام سياسي أو اقتصادي ما ، وفي فترة إعادة بناء هياكل الدولة تكون المؤسسات غير قادرة على فرض الرقابة التي كانت تمارسها من قبل ومنه يكون المجال مفتوحا أمام جماعات الجريمة المنظمة للقيام بأنشطتها. بالإضافة إلى ضعف أو تخلف أنظمة العدالة الجنائية في البلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة للتعامل مع الطرق والوسائل المتطورة للجريمة المنظمة[21]

وتعمل المنظمات الإجرامية على استغلال الهشاشة السياسية والاقتصادية لهذه الدول و زعزعة استقرار السلطات في الدولة الشرعية بمساندة الجماعات المضادة مستغلة بذلك عدم استقرار الوضع الأمني الذي يعيق الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة مثلما حدث في أفغانستان من رواج لتجارة المخدرات والأسلحة وما

[20] احمد إبراهيم مصطفى سليمان، مرجع سابق ص.125
[21] محمود شريف بسيوني ، مرجع سابق ص 46

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

حدث في العراق من سرقة التحف الحضارية وفي ليبيا من انتشار لتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر ودول الساحل الإفريقي التي نمت وتطورت بها الجريمة المنظمة وخاصة تجارة الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر نتيجة هشاشة الدول وعدم استطاعتها مراقبة حدودها الجغرافية.

6.1.5-التغلغل في الأنشطة الاقتصادية

تقع الدول الفقيرة في اغلب الأحيان فريسة للمنظمات الإجرامية الناشطة في مجال تبييض الأموال بدعوى الاستثمارات الأجنبية مما يشكل خطرا على اقتصادها القومي. كما أن عدم تحكم الدولة في الآليات الاقتصادية يعمل على تنامي القطاع غير الرسمي الذي يعتبر القناة الأساسية للنشاطات الاقتصادية الإجرامية .

2.5- العلاقة بين العولمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود

عملت العولمة على تمييع الحدود بين الدول وفتحت المجال لتدفق رؤوس الأموال والسلع والأيادي العاملة بين الدول مما فتح المجال أمام اتساع الجريمة المنظمة وخروجها عن الحدود الوطنية وعبورها إلى دول أخرى حيث أصبحت الجريمة لا تحدها حدود وطنية بل تتوزع على عدة دول كالمنظمات الإجرامية التي تعمل في تجارة المخدرات والسلاح والبشر والتي تستغل كل البلدان لممارسة نشاطاتها وتتمركز أكثر في البلدان الهشة وذات القوانين المرنة مما دفع بالمنظمات الدولية إلى اعتبار بعض الجرائم دولية و نصت لها اتفاقيات لمحاربتها انضمت لها كل الدول تقريبا للحفاظ على أمنها واستقرارها.

وقد ساهم سقوط جدار برلين و انقسام الاتحاد السوفييتي إسهاما كبيرا في زيادة الجريمة عبر الوطنية والانتشار في جميع أنحاء العالم حيث أقامت تحالفات مع نظيراتها في العالم وانشأت نوعا من السوق المشتركة العالمية للجريمة المنظمة ومكن ضعف هذه الدول الحديثة العصابات الإجرامية من فرض سيطرتها ونفوذها.

وهكذا دفعت العولمة عصابات الإجرام المنظم إلى آفاق واسعة ووجدت في دائرة العولمة من الأدوات ما مكنها من الانطلاق في نشاط يتجاوز الحدود ويتفادى إجراءات المكافحة من خلال الاحتماء باستغلال فساد أجهزة القانون .

1.2.5-العولمة التكنولوجية والجريمة المنظمة العابرة للحدود

تنطوي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إمكانات محركة لأشكال جديدة مستجدة من الجريمة بسبل متعددة. فمن ناحية، تطرح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مواضيع جديدة للفعل الجرمي أي المستهدف بالجريمة سواء أكان الشخص أو الشيء أو القيمة ، مثل البيانات أو النظم الحاسوبية. ومن ناحية

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

أخرى، فقد جلبت معها تغييرات جوهرية في طبيعة الجرائم الحالية ومستواها وأساليب العمل المتبعة فيها[22].

كانت التنظيمات الإجرامية من أوائل المستفيدين من التقدم التكنولوجي وتوظيفه لخدمة نشاطاتها العابرة للحدود وامتد اثر العولمة حتى على المجرمين أنفسهم فأثرت في اختيارهم للضحايا وفي أساليب ارتكابهم للجريمة وحتى في اتجاهاتهم نحو الجريمة فقد استفادت ممارساتهم من التقدم العلمي والتكنولوجي مما ساهم في عولمة أساليب ارتكابهم للجرائم والتي اختلفت عن الأساليب التقليدية.

وسهلت تكنولوجيا الاتصال عملية التواصل بين عناصر الجماعات الإجرامية وتنظيم اجتماعاتها عن بعد بعيدا عن أعين الرقابة لتخطيط عملها ومتابعة تنفيذه. كما مكنت من سهولة التنسيق بين مختلف الجماعات الإجرامية.

وتتيح التكنولوجيا الجديدة فرصا جديدة من خلال تقليص المسافة وتوفير فرص أكثر لالتقاء المجرمين والضحايا فالجريمة مرتبطة بالأنشطة اليومية الإنسانية من خلال التفاعل الاجتماعى ،فكلما تغيرت أنماط التفاعل الاجتماعى تغيرت معدلات الجرائم . وقد وفرت تكنولوجيا الاتصال أنماط جديدة للتفاعل الاجتماعى مما يزيد من عدد الجرائم وعدد الضحايا خاصة بتوفر الدافع لارتكاب الجريمة وتوفر الهدف بسهولة وغياب الرقيب[23]

كما أدت العولمة إلى تحديات أمام الدول فيما يخص متابعة هذا النوع من الجرائم فبفضل مبتكرات العولمة من تطور علمى وتكنولوجى أصبح ارتكاب هذه الجرائم سهلا يحتاج إلى متخصصين للتنفيذ فقط فاستخدام التكنولوجيا سهل من ارتكاب الجرائم المعلوماتية ومن غسيل الأموال ومن ارتكاب الجرائم الاقتصادية مع سرعة تنفيذ وصعوبة اكتشاف الجريمة وإثباتها نتيجة سهولة إخفاء الأدلة المادية لها.

2.2.5-العولمة الاقتصادية والجريمة المنظمة العابرة للحدود

فقد أدت العولمة المالية إلى وإلغاء القيود عليها و تسريع تداول رأس المال غير المشروع ، وظهور منتجات مالية جديدة سهلت عمليات غسيل الأموال ومحو الحدود.

وقد كان لعولمة الشركات المتعددة الجنسيات أثرا كبيرا على عولمة الجريمة المنظمة إذ أن عولمة التنظيمات الإجرامية يتم لنفس أسباب عولمة الشركات المتعددة الجنسيات فإذا كانت هذه الشركات تمتد بحثا عن عمالة رخيصة وعن استثمارات وعن

---

[22] مؤتمر الأمم المتحدة 13 لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، الدوحة 27 جانفي 2015 متاح على الموقع:
https://www.unodc.org/documents/congress/Documentation/A-CONF.222-8/ACONF222_8_a_V1500536.pdf

[23] عابد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2008 ص 228

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

أسواق تذر أرباحا طائلة فان هذه التنظيمات أيضا عولمت نشاطها لنفس الغرض[24] إذ تستطيع تجنيد أعضائها اعتمادا على الفئات المهمشة في هذه المجتمعات وتستفيد من سهولة النقل وانفتاح الحدود وقلة الرقابة معتمدة على قابلية الموظفون في هذه البلدان للفساد مقابل معاملات غير مشروعة وتسهيل عمل هذه التنظيمات ويمثل السوق العالمي فرصة كبيرة أمام هؤلاء لعرض بضاعتهم وتامين طلبات زبائنهم المتنوعة.

فنجحت بعض من هذه الشركات في إخفاء مصدر أموالها والتي نجمت عن صفقات مشبوهة وعن التهرب الضريبي واستغلال للعمالة وغيرها من الأعمال المخالفة من خلال عمليات غسل للأموال في مختلف البنوك والأنشطة الاقتصادية عبر العالم وانطلقت في استثمارات كبيرة عابرة للقارات تزيد من فرص ثرائها وربحها مغتنمة في ذلك هشاشة التشريعات والتسهيلات الاستثمارية والضريبية وقلة الرقابة والفساد السائد في بلدان العالم الثالث.

وتعتبر الملاذات الضريبية أهم الوسائل التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للتهرب الضريبي .تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الملاذ الضريبي بأنه نظام يعفي من تأدية الضرائب أو نظام ضريبي متساهل حيث تقتطع ضرائب بسيطة على العائدات المالية أو على العائدات الناتجة عن نشاط الخدمات، أو ينظر إليه كمكان يوفر لغير المقيمين فيه إمكانية التهرب من دفع الضرائب إلى محل إقامتهم .بالإضافة إلى ذلك يتمتع الملاذ الضريبي بقلة الشفافية أو رفض الإفصاح عن المعلومات اللازمة للسلطات الخارجية أو إمكانية إنشاء مؤسسات وهمية[25]

لقد استغلت كل من عصابات الإجرام والإرهاب ما نتج عن العولمة من أسواق حرة وتجارة حرة وانحسار تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، واستغلت التخفيف الهائل في الأنظمة والقوانين ووسائل المراقبة عبر الحدود الناتجة عن العولمة لتوسيع نشاطاتهم عبر الحدود والوصول لمناطق جديدة من العالم وحققت بذلك تراكما كبيرا للأموال.

[24] طارق زين ، مرجع سابق ص 27

جاد خليفة، الملاذات الضريبية بين الرفض والتبنين مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية[25]

ومركز دراسات الوحدة العربية العدد 52 خريف 2010 ص 113

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

ويشير تقرير للأنتربول أنه[26] :

فبالنسبة لأبرز سبع جماعات متطرفة للمتمردين والإرهابيين، يتراوح مجموع التمويل الإجمالي ما بين 1 و1,39 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وقد يشتمل التهريب غير المشروع على ترحيل شحنات من السلع.

ففي عام 2017، تلقى حوالى 000 40 من أعضاء حركة طالبان مداخيل تقدر ما بين 75 و95 مليون دولار من فرض الضرائب غير المشروعة ولا سيما على المخدرات والأرض والمنتجات الزراعية ومن التبرعات الخارجية.

وفي أواسط عام 2017، كان تنظيم داعش يكسب مبلغ 10 ملايين دولار شهريا حسب التقديرات. ويمثل هذا المبلغ انخفاضا نسبته 98 في المائة من مداخيل عام 2014 المرتفعة التي كانت تتراوح ما بين 549 و693 1 مليون دولار. ولدى التنظيم على الأرجح احتياطيات هائلة مجهولة المبالغ.

وتقدر مكاسب هيئة تحرير الشام في سوريا وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقة الساحل المنبثقتان عن تنظيم القاعدة ما بين 18 و 35 مليون دولار و5 و 35 مليون دولار على التوالي، من فرض الضرائب غير المشروعة والتبرعات والاختطاف من أجل الحصول على فدية والابتزاز وتهريب السجائر المقلدة والمخدرات.

وقد تلقت حركة الشباب ما يقدر بـ 20 مليون دولار نصفها من تجارة الفحم غير المشروعة والباقي من فرض أشكال أخرى من الضرائب غير المشروعة.

كما كسب بوكو حرام ما يقدر بـ 10 ملايين دولار تأتي بشكل رئيسي من فرض الضرائب والسطو على المصارف والتبرعات من جماعات إرهابية أخرى والاختطاف من أجل الحصول على فدية.

كما أن تغلغل المال في الأوساط السياسية للدول النامية نتيجة للفساد والرشوة أدى إلى تكوين برجوازية محلية تستثمر أموال الرشاوى في قطاعات اقتصادية خفية وموازية تسيطر على الاقتصاد الوطني وتشوهه فتهيمن القوى الإجرامية على الأسواق وتختلط الممارسات الشرعية وغير الشرعية. ويحدث نوعا من تقسيم للسوق بين التجارة العادية التي تترك للبسطاء والتجارة الكبرى التي يحتكرها البارونات.

3.2.5-العولمة الثقافية والجريمة المنظمة عبر الوطنية

ساعدت العولمة الثقافية من خلال تسربها عبر الأقمار الصناعية في شكل منتجات سينمائية إلى نشر ثقافة الرذيلة والعنف والإدمان ما يشكل احتياطي تستثمره

[26] الانتربول، الجريمة المنظمة تغذي النزاعات الكبرى والإرهاب في العالم على الموقع:
interpol.int/ar/1/12018/10

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

الجريمة المنظمة كمستهلكين لبضائعها أو مجندين في صفوفها. كما تم تسرب الثقافة الإجرامية وتعلم السلوك الإجرامى من حيث أسلوب ارتكابه وأنماطه فانتشرت أنواعا جديدة من الجرائم لم تعرفها الثقافات الإجرامية المحلية إلا بعد عولمة الثقافة.

كما تشكل الجريمة المنظمة تحديا للعولمة في شقها الثقافي حيث أدى التفكك الاجتماعي الناجم عنها إلى نمو عصابات الإجرام ذات الطابع الاثنى والتى تحمل وتمجد الثقافات الفرعية للسود والايطاليين والصينيين و المكسيكيين وغيرها كرد فعل تجاهها إذ تميل هذه العصابات إلى الحفاظ على الثقافات الفرعية والتصدي لعولمة النموذج الثقافى الأمريكى والعيش على هامش المجتمعات المتقدمة والعمل على فرض ثقافتها ومنطقها خاصة فى مجالاتها العمرانية فتصبح هذه المناطق مسيجة أمام أي تغلغل سواء لعصابات أخرى أو للهيئات الرسمية للدولة.[27]

إضافة إلى أن أعضاء المنظمات الإجرامية غالبا ما يجمع بينهم وحدة العرق إلا انه لا يشكل حاجزا أمام التكتل والتحالف مع منظمات إجرامية تنتمى إلى أعراق أخرى إذا كان الهدف زيادة الربح والنفوذ.

3.5- تحديات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ظل العولمة

أدت العولمة إلى فقدان النصوص الجنائية قوتها بتخطى الجريمة حدود الدولة فبينما تطور السلطات الوطنية وسائلها في نطاق الحدود السياسية لدولها ، مع تعاون دولي أمنى قضائي ، تطور التنظيمات الإجرامية هى الأخرى و في ذات الوقت وسائلها على مستوي دولي سريع متطور، ما يعنى استفادة التنظيمات الإجرامية من هذا التعارض بين إقليمية القانون الجنائي وعولمة التطور التكنولوجى للحد من فعالية الملاحقة الجنائية لأنشطتها. لم يكن تطور الجريمة وتمكن تأثيرها فى المجتمعات المعاصرة والعجز عن التصدي لها ليكون على النحو الذي هو عليه الآن لولا الخلل فى أدوات حماية المجتمع من الجريمة وفى مقدمتها القانون الجنائي الذي بات يعاني من التضخم التشريعى وترهل الأجهزة القضائية وشيوع الحلول الظرفية ذات المنحى الديماغوجي[28]

وقد أدى انتشار الإرهاب إلى توجه الجهود الوطنية والدولية إلى مكافحة هذه الظاهرة وتقلصت القدرة على مكافحة الجريمة، فقد خصصت موارد كبيرة من الشرطة والقضاء لمكافحة هذه الظاهرة. مما خفض من الموارد المخصصة لمكافحة الجريمة

[27] عابد عواد الوريكات مرجع سابق ص 130

[28] عادل عامر، عولمة النشاط الإجرامي،2017/06/1 متاح على موقع دنيا الوطن https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/06/01/437935.html

المنظمة كما وجه الكثير من المختصين في محاربة الجريمة المنظمة إلى محاربة الإرهاب. وقد زاد من صعوبة المهمة ،التحالفات التي أقيمت في بعض المناطق بين عصابات الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة.

ويمثل نقص المعلومات تحديا كبيرا يواجه الدول والهيئات الإقليمية والدولية في مجال تحديد الأخطار وصياغة تدابير التصدي لها. وتبذل الجماعات الإجرامية المنظمة مسعى كبير لضمان صعوبة كشف واحتواء عملياتها ونشاطاتها. وللتغلب على صعوبة جمع المعلومات نصت المادة 32 فى الفقرة 3 (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن أنماط واتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتحسين القدرات على جمع الاستخبارات الاستراتيجية[29].

كما يشكل ضعف سيادة القانون والعدالة الجنائية فى البلدان النامية ومنها العربية تحديا للتصدي للجريمة المنظمة فثمة عدد الدول العربية فى حاجة ماسة للبدء فى اصلاحات تشريعية ومؤسساتية أساسية من اجل المزيد من التوافق مع مبدأ سيادة القانون وتلبية مطالب مواطنيها المتعلقة بالشفافية والمساءلة والشرعية. وبالتالي تعتبر معالجة أوجه القصور في قطاعي الأمن والعدالة الجنائية من التحديات المهمة كونها تمثل ملية سياسية رفيعة المستوى مصحوبة باعتبارات إدارية وتنظيمية وتقنية. بالنسبة للمنطقة يوجد هدفان حاسمان يجب تحقيقهما في السنوات القادمة من أجل بناء نظام إدارة شامل وفعال في قطاعى الأمن والعدالة الجنائية وثانيهما تحسين الوضع الأمنى وتقديم خدمات العدالة[30]

6- خاتمة:

مما سبق يتبين أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود ظهرت نتيجة للتوسع التجاري الدولي وعولمة اقتصاديات الدول وما نتج عنها من عولمة الثقافة وكذلك الجريمة، فنشئت منظمات خطيرة تعمل على مستوى دولي ومنظم متجاوزة الحدود الدولية ومخترقة لأكثر من دولة ومعتمدة استراتيجيات معينة وتحالفات بين المنظمات

[29] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق

[30] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج الإقليمي للدول العربية 2016-2021 لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ص 17، متاح على الموقع:
www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica//2019/UNODC_RP_AR_2016.pdf

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

الإجرامية الوطنية والخارجية لفرض السيطرة على الدول مما جعلها من أكبر التحديات التي تواجه الدول بكافة أشكالها وبدون تمييز بين المتقدمة منها والمتخلفة.

المنظمات الإجرامية تستغل عدم الاستقرار الذي تسببه الصراعات. وهي تزدهر في المناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين وتستغل عدم قدرة الحكومات على توفير الأمن مما يؤدي إلى حلقة مفرغة فالضعف يجذب الجريمة والجريمة بدورها تعمق الضعف.

فالجريمة المنظمة هي عامل آخر يزيد من تفاقم الصراعات في الحالات التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة. أن العلاقة السببية بين الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الهش وفقدان سيادة القانون، من ناحية، وتزايد الجريمة والفساد، من ناحية أخرى، تضعف فرص التنمية وتؤثر على السلم والأمن على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وللحد من انتشار الجريمة المنظمة خاصة في الدول الهشة لابد من تحقيق التنمية والأمن وكلاهما ضروريان لتحقيق الاستقرار والرخاء ومنه الوقاية من الجريمة وتكتسي مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية ومعالجة الأسباب الجذرية لانتشار الفقر أهمية كبيرة في القضاء على الجريمة المنظمة فتتوفر فرص مشروعة لكسب العيش.

في ظل تنامي واستفحال الجريمة المنظمة على المستوى الوطني والدولي بات جديرا بالدول التفكير مليا في تبادل المعلومات والاستخبارات وتحسين قدرات الأنظمة القضائية الوطنية وتقاسم التكنولوجيا بين الدول يجب أن تشكل أولوية من أجل معالجة هذه الآفات.

وفي ضوء الروابط الواضحة والمتزايدة كما ونوعا بين الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي بأسره رسم استراتيجيات للقضاء على الترابط بين هذه الجرائم وتجفيف منابع الإرهاب.

وفي ظل هذا الواقع أصبح لزاما استحداث قانون جنائي دولي قادر على مواجهة التحديات الراهنة ومواجهة الظواهر الإجرامية المستحدثة ومحدودية القوانين الجنائية المحلية في مواجهة الجرائم العابرة للقارات. وتوسيع صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية وتمكينها من آليات لمحاربة مختلف أشكال الجريمة المنظمة .

وإتباع سياسات تجريمية صارمة لمختلف الجرائم التى تندرج ضمن الجريمة المنظمة والابتعاد ن العدالة الانتقائية والتى يتمكن بارونات العصابات فيها من الإفلات من القانون فِي حين يقع صغار التجار والمستهلكين فِي قبضة العدالة وينالون أقصى العقوبات.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

7- المراجع:

أولا: نصوص قانونية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، متاح على الموقع: http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، متاح على الموقع https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1718&language=ar

ثانيا: كتب

- أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع القاهرة 2006.
- أسعد السمحراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 2000.

- خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة، الطبعة الأولى، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد 2009.

- طارق زين،الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التعاون الدولي وسبل المكافحة(التدابير الاحترازية) الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت ،2017

- فايزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، دار النهضة العربية، القاهرة،2002.
- محسن احمد الخضيري، العولمة، مقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة .2000
- محمد الصالح أديبة، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية ،2009.
- محمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ماهيتها و وسائل مكافحتها دوليا وعربيا، دار الشروق القاهرة 2004.
- مولود الطيب، العولمة والتماسك الاجتماعي في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2005.
- مارك شو و والتر كيمب ،رصد المخربين ، دليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة، معهد السلام الدولي، نيويورك 2012
- عابد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2008.
- نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007 .

ثالثا: مجلات

- جاد خليفة، الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني،مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد 52 خريف 2010(ص ص 111-132)
- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 12،عدد3 سنة2011 (ص ص 512-526)

ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ ص: 802 - 824

رابعا: مواقع انترنيت

- الانتربول، الجريمة المنظمة تغذي النزاعات الكبرى والإرهاب في العالم على الموقع: interpol.int/ar/1/12018/10

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج الإقليمي للدول العربية 2016-2021 لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. متوفر على الموقع:

www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica//2019/UNODC_RP_AR_2016.pdf

- مؤتمر الامم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، النهج الشاملة المتوازنة لمنع ظهور اشكال جديدة ومستجدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية والتصدي لها على نحو ملائم ، الدوحة 27 جانفي 2015 على الموقع:

https://www.unodc.org/documents/congress/Documentation/A-CONF.222-8/ACONF222_8_a_V1500536.pdf

- عادل عامر، عولمة النشاط الإجرامي،2017/06/1، متاح على موقع دنيا الوطن،
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/06/01/437935.html